الداخلي او الوطني للدول الاعضاء بطريقة تترك لهذه المنظمة اختصاصات اوسع· وجاء تالفقرة السابعة من المادة الثانية تمنع المنظمة من « ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما » ·

ومن هذا النص نفهم ان الميثاق يحتفظ بقطاع خاص من الصلاحيات للدولة ، ويقيم بالتالي حاجزا في وجه المنظمة العالمية يمنعها من التمتع بصلاحيات مطلقة (٣١) ·

وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف هذا النص (مما ادى الى اختلاف الفقهاء في تفسيره) ، فاننا نلمس ، من اطلاعنا على التصرفات الصادرة عن الامم المتحدة في هذا الصدد ، وجود اتجاه واضح نحو توسيع نطاق الموضوعات التي يحق لهذه المنظمة ان تعالجها ·

ولو اعتمدنا على الميثاق الاممي فقط لعثرنا فيه على اكثر من دليل على تكريس هذا الاتجاه · فلو كانت الامم المتحدة لا ترغب في اناطة مهمة معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالمنظمة الاممية ، لما رضيت بانشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولما جعلت منه فرعا رئيسيا من فروع المنظمة · ولو كانت تعتبر الاستعمار مسألة داخلية لا تعني الا الدول الاستعمارية ، لما وافقت على انشاء مجلس للوصاية ، ولما صدقت على ميثاق يتضمن تصريحا يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي · ولو كانت تعتقد ان لكل دولة مطلق السيادة في معاملة رعاياها على اي نحو تريد· (حتى وان يكن نحوا تعسفيا) لما قبلت بنصوص الميثاق المتعلقة بحقوق الانسان ، ولما وافقت على الاعلان العالمي لحقوق الانسان·

ان موافقة الامم المتحدة على هذه الالتزامات التي القاها الميثاق على عاتقها برهان ساطع على التزامها بمفهوم واسع وشامل لمهمة المنظمة العالمية ·

ونذكر هنا ان احدى اللجان الفرعية قدمت الى مؤتمر سان فرنسيسكو مذكرة اقرت فيها بان مشكلة حقوق الانسان هي ، بصفة اولية ، مسألة داخلية ، وان كانت قد اكدت انه « اذا تعرضت الحريات الاساسية للافراد لانتهاك مخل بحيث يخلق ذلك ظروفا تهدد السلام ، او تعوق تطبيق نصوص الميثاق ، فعندئذ لا تصبح هذه المسألة من شأن الدولة وحدها » ·

ولقد تذرع بهذا المبدأ كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة · ففي العام ١٩٤٦ ، واثناء مناقشة المسألة الاسبانية ، اكد المندوب السوفياتي بان في وسع مجلس الامن ان يتدخل دون حرج في شؤون اسبانيا على اساس ان الظروف الداخلية لتلك الدولة تشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين ·

وعند مناقشة القضية الاندونيسية قال المندوب الاميركي في مجلس الامن انه « عندما تطلق النيران ويقتل الناس ، فللمجلس كامل الحق في ان يأخذ بزمام